

القرار ٢٣٢٣ (٢٠١٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٨٣٢ المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) وإلى جميع قراراته اللاحقة بشأن ليبيا،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(S/2016/1011)،

وإذ يعرب عن تأييده القوي للجهود المستمرة التي تبذلها البعثة والممثل الخاص للأمين العام من أجل تيسير التوصل إلى حل سياسي بقيادة ليبية لما تواجهه ليبيا من تحديات،

وإذ يشير إلى القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) الذي أيد فيه بيان روما المؤرخ ١٣ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الداعي إلى دعم حكومة الوفاق الوطني باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة لليبيا، وإذ يرحب بوصول أعضاء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إلى طرابلس في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، بقيادة رئيس الوزراء فايز السراج،

وإذ يكرر تأكيد دعمه للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات،

المغرب، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي ينص على تشكيل حكومة وفاق وطني مؤلفة من المجلس الرئاسي ومجلس الوزراء، تدعمها مؤسسات الدولة الأخرى، بما فيها مجلس النواب ومجلس الدولة،



وإذ يرحب بإقرار مجلس النواب مبدئياً للاتفاق السياسي الليبي في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وبعقد اجتماع الحوار السياسي الليبي في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦، الذي أعاد فيه المشاركون تأكيد التزامهم بدعم الاتفاق السياسي الليبي، وإذ يرحب أيضاً بالبيان الذي أدلى به أعضاء الحوار السياسي الليبي في ختام اجتماعهم بمالطة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦،

وإذ يشدد على أهمية الاستمرار في اتباع نهج شامل للجميع، وإذ يشجع بقوة حكومة الوفاق الوطني على أن تنخرط مع الأطراف كافة لدعم المصالحة وتعزيز التوعية السياسية في جميع أنحاء ليبيا، وإذ يبحث جميع الأطراف والمؤسسات في ليبيا على العمل بالاتفاق السياسي الليبي على نحو بناء وبجس نية وإرادة سياسية ثابتة،

وإذ يبحث على إشراك المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة في جميع الأنشطة المتعلقة بالتحول الديمقراطي وبجلّ النزاع وبناء السلام، وإذ يدعو السلطات الليبية إلى منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له، بطرق منها معالجة مسألة الإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم العنف الجنسي، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)،

وإذ يؤيد تأييداً تاماً بيان فيينا المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦، الذي حثّ جميع الأطراف على العمل بروح بناءة في سبيل استكمال الإطار المؤسسي الانتقالي ورحب بقيام المجلس الرئاسي باستحداث الحرس الرئاسي، وإذ يشجع على إحراز مزيد من التقدم نحو إنشاء الحرس الرئاسي، وإذ يشدد على أن مهمة ضمان الأمن في ليبيا وحمايتها من الإرهاب يجب أن تتولاها قوات أمن وطنية موحدة ومعززة تحت السلطة الحصرية لحكومة الوفاق الوطني وفقاً للاتفاق السياسي الليبي،

وإذ يشير كذلك إلى القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) الذي أهاب فيه بالدول الأعضاء أن توقف ما تقدمه من دعم إلى المؤسسات الموازية التي تدعي لنفسها صفة السلطة الشرعية بينما هي خارج نطاق الاتفاق السياسي الليبي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق نفسه، وأن تكفّ عن إجراء اتصالات رسمية مع تلك المؤسسات،

وإذ يشجع حكومة الوفاق الوطني على إكمال الترتيبات الأمنية المؤقتة لتحقيق الاستقرار في ليبيا، باعتبار ذلك خطوة حاسمة نحو معالجة التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والمؤسسية في ليبيا، وإذ يسلم، في هذا الصدد، بضرورة قيام حكومة الوفاق الوطني بوضع خطط لتزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها،

وإذ يشجع حكومة الوفاق الوطني على قيادة جهود تحقيق الاستقرار في المدن المتضررة، بما فيها سرت وبنغازي، من أجل مكافحة خطر الإرهاب،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية المتفاقمة في ليبيا،

وإذ يرحب بالبيان المشترك بشأن ليبيا المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الصادر عن الاتحاد الروسي، والأردن، وإسبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وتركيا، وتشاد، وتونس، والجزائر، والسودان، والصين، وفرنسا، وقطر، وكندا، ومالطة، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي،

وإذ يحيط علما بالبيان المشترك المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الذي تمخض عنه الاجتماع الثلاثي لجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، المعقود بالمقر الرئيسي لجامعة الدول العربية يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ من أجل مناقشة الحالة في ليبيا والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بين المنظمات الثلاث ابتغاء الدفع قدما بالعملية السياسية ومساعدة ليبيا في تحولها الديمقراطي،

وإذ يحيط علما باجتماعي لندن وروما بشأن المسائل الاقتصادية المعقودين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وإذ يرحب بالتزام ممثلي المجلس الرئاسي، وحكومة الوفاق الوطني، ومصرف ليبيا المركزي، ومكتب مراجعة الحسابات، والمؤسسة الوطنية للنفط بتخفيف معاناة الشعب الليبي على سبيل الاستعجال عن طريق زيادة إنتاج النفط، وتحسين تدفق النقدية، والتعجيل بتقديم الخدمات العامة،

وإذ يكرر تأكيد طلبه أن تقدم جميع الدول الأعضاء دعمها الكامل للجهود الممثل الخاص للأمين العام وأن تعمل مع السلطات الليبية وبعثة الأمم المتحدة على إعداد مجموعة من تدابير الدعم المنسقة لبناء قدرات حكومة الوفاق الوطني، بما يتماشى مع أولويات ليبيا ويستجيب لما تطلبه من مساعدة، وإذ يكرر أيضا تأكيد دعوته جميع الأطراف إلى أن تتعاون مع البعثة على نحو تام فيما تنفذه من أنشطة، بطرق منها اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق،

وإذ يشجع البعثة على مواصلة تحديد الأولويات المتعلقة بالمهام المنوطة بها وبجهود الوساطة التي تبذلها في إطار التشاور التام مع المجلس الرئاسي وسائر المؤسسات الليبية وبما يستجيب لاحتياجاتها والتطورات التي تشهدها الحالة في البلد،

وإذ يشير إلى أنه قرر، في قراره ٢٢١٣ (٢٠١٥)، أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

١ - يقرر أن يمدد، حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، وأن تتولى البعثة، بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة وبما يتفق تماما مع مبادئ إمساك ليبيا بناصية الأمور على الصعيد الوطني، ممارسة الوساطة وبذل المساعي الحميدة لتقديم الدعم في المجالات التالية:

- '١' تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛
- '٢' توحيد ترتيبات حكومة الوفاق الوطني في مجالات الحوكمة والأمن والاقتصاد؛
- '٣' المراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية؛
- ٢ - يقرر أيضا أن تقوم البعثة، في حدود القيود التشغيلية والأمنية، بالمهام التالية:
 - '١' دعم المؤسسات الليبية الرئيسية؛
 - '٢' تقديم الدعم، عند الطلب، من أجل توفير الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات الإنسانية، وفقا للمبادئ الإنسانية؛
 - '٣' رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛
 - '٤' تقديم الدعم لتأمين الأسلحة والأعتدة ذات الصلة غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها؛
 - '٥' تنسيق المساعدة الدولية وتقديم المشورة والمساعدة دعماً للجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني في سبيل تحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع، بما فيها المناطق المحررة من قبضة تنظيم داعش؛
- ٣ - يقرر بأن البعثة كفلت، منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، وجودا مستمرا لها في ليبيا من أجل دعم المجلس الرئاسي واللجنة الأمنية المؤقتة، ويشجع البعثة على مواصلة

العمل لاستعادة وجودها في ليبيا على أساس دائم عن طريق العودة التدريجية، حسبما تسمح به الظروف الأمنية، وعلى اتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة لهذا الغرض؛

٤ - **يتطلع** إلى نتائج الاستعراض التقييمي الاستراتيجي الذي سيجريه الأمين العام في أوائل عام ٢٠١٧، ويعرب عن استعداده لاستعراض ولاية البعثة في ضوء نتائج الاستعراض، عند الاقتضاء؛

٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل موافاة مجلس الأمن بتقرير عن تنفيذ هذا القرار كل ٦٠ يوما على الأقل؛

٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم حسب الضرورة، بعد إجراء مشاورات مع السلطات الليبية، تقريراً عن التوصيات المتعلقة بدعم البعثة للمراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية وعن الترتيبات الأمنية للبعثة؛

٧ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.
